

الملكيّة والنُّظْم الضريبيّة في الدّولة العثمانيّة

حسن الضيقّة

ملكية الأرض في الدولة العثمانية:

شهد تاريخ الملكية في الدولة العثمانية عدة تقلبات هامة فأشكال الملكية ونظم الضرائب المختلفة لم تبق على حالها طوال القرون المديدة التي عاشتها هذه الدولة. هذه التحولات ترتبط ارتباطاً وثيقاً بأبنية المجتمع السياسية والاقتصادية والتشريعية. إلا أن ذلك لا يمنعنا من القول بوجود هيكلية معينة لأنظمة الملكية والنظم الضريبية في كل مرحلة من المراحل التي عرفتتها هذه الدولة.

النقطة الثانية التي لا بد من التوقف عندها تتصل بوجود رابطة عميقة فيما بين نظم الملكية التي بلورتها هذه الدولة في مراحل تكوينها واستقرارها وبين نظم الملكية السابقة التي عرفتتها الدول الإسلامية المتعاقبة. إلا أن عملية التواصل هذه تمت على نحو معين بسبب ما قامت به الدولة العثمانية من عملية تكييف لأنظمة الملكية السابقة؛ هذه العملية التي أدت إلى تبلور نظم ملكية من نوع خاص.

تفصي هذه الملاحظة إلى ملاحظة أخرى هامة تتصل بعلاقة الدولة بالنظم التشريعية الإسلامية المتعلقة بالملكية. لا بد من التأكيد هنا على أن الدولة العثمانية اعتبرت الشريعة الإسلامية مرجعها الأساس في تنظيم شؤون الملكية والنظم الضريبية. وإذا كانت هذه المرجعية قد احتلت موقعاً مركزياً في توفير مصادر التشريع المختلفة، فإن السلطة السياسية الحاكمة قد عمدت رغم ذلك إلى

تطوير منهجية تكيفية لمصادر الشريعة هذه بحيث تعايشت واثلت مع عناصر تشريعية أخرى فرضتها الإدارة السياسية للدولة. ولم يكن ذلك ليشكل صعوبة كبرى باعتبار ما آلت إليه نظم الفقه المتعلقة بكتاب الأمة، حيث غدت هذه النظم عبارة عن جملة أحكام تجزئية لا تقيم صلة محكمة بين التشريعات (أحكام الأرض مثلاً) وطبيعة السلطة المخولة بتنفيذ هذه الأحكام. هذا الأمر سمح للسلطة أن تعتمد إلى تكييف هذه الأحكام من جهة وإلى تطعيمها بأحكام أخرى تحت عنوان مبدأ المصلحة أو العرف الذي تفره الأنظمة التشريعية الإسلامية المعتمدة من قبل الدولة العثمانية. إضافة إلى ذلك الأحكام السلطانية التي لا تعتبر جزءاً من الشريعة ولكن يجري القبول بها أو التعايش معها من قبل السلطة التشريعية في الدولة⁽¹⁾.

في ضوء ما تقدم نميز بين مرحلتين تشريعتين عرفتهما الدولة العثمانية. تمتد المرحلة الأولى من نشأة هذه الدولة وحتى أواخر القرن السادس عشر. وتغطي المرحلة الثانية مدة قرنين ونصف أي بدءاً من القرن السابع عشر وحتى منتصف القرن التاسع عشر. لتبدأ بعدها مرحلة ثالثة لها حيثياتها التاريخية الخاصة، والتي امتدت حتى انهيار هذه الدولة في الحرب العالمية الأولى.

وفي هذا السياق، يهدف هذا البحث إلى استكشاف معالم المرحلة الأولى ومن ثم الثانية. أما المرحلة الثالثة فهي خارج نطاق اهتمامنا الحالي.

نظم الملكية في المرحلة الأولى (حتى القرن السادس عشر):

سبقت الإشارة إلى أن العمل على مقارنة أنظمة الملكية في الدولة الإسلامية لا يمكن الإحاطة به انطلاقاً من إحدى المتغيرات التاريخية الجزئية. باعتبار أن هذه المسألة تخضع لمنطق خاص فرضته المرجعية التشريعية للمجتمع الإسلامي، سواء

Ö. L. Barkan: contributions à l'histoire économique et sociale de l'Empire ottoman, (1) collection Turcica, III, Louvain, Edit. percters, 1983, p. 11, 12, 17-18.

على المستوى النظري أو على مستوى التجربة التاريخية الأولى التي امتدت حتى أواخر مرحلة الخلافة الراشدة في خطوطها العامة. هذه الروحية التشريعية عرفت في المراحل اللاحقة تعديلات أساسية على أيدي السلطات الحاكمة. إلا أن هذه التعديلات لم تتحول إلى معطى مقبول من قبل المجتمع وقواه الفاعلة. بل كانت على العكس من ذلك مدخلاً لحدوث قطيعة بين السلطة والمجتمع كانت تنتهي بانهيار السلطة وما أحدثته من اختلالات عميقة في بنية النظم التشريعية الإسلامية. لذا يلحظ أن الدولة العثمانية في المرحلة الأولى من عمرها، كانت أقرب إلى تمثل منطق الشريعة منها في المرحلة الثانية. ولكن عملية التمثل هذه وما يترتب عليها من تأكيد تواصل السلطة مع منطق الشريعة. لا ينفي بالمقابل أن الدولة العثمانية منذ بدايتها قد عمدت إلى تكييف هذا المنطق على نحو محدد ليأخذ شكله التاريخي الخاص. وهذا ما تكشفه لنا قراءة نظم الملكية والنظم الضرائبية المختلفة التي شكلت المرجعية التشريعية لهذه الدولة.

هناك نوع من التداخل في حقوق الملكية يفرضه منطق الشريعة الإسلامية، ولكن هذا التداخل لا ينفي بالمقابل تبلور صورة معينة لهذه الحقوق ونسبه بلحاظ طبيعة السلطة السياسية القائمة وطبيعة علاقتها بالمجتمع الذي انبثقت منه على اختلاف تعبيراته التشريعية والسياسية والاقتصادية.

نميز بداية بين عدة عناوين حقوقية تغطي اللوحة الإجمالية لهيكلية الدولة والمجتمع، منها وجود شخصية حقوقية ثابتة للدولة:

ميز النظام التشريعي للدولة العثمانية بين أشكال عديدة من الملكية يأتي في طليعتها من حيث الأهمية والحجم ما يسمى بـ «الأراضي الأميرية»، والتي تعتبر ملكاً للدولة. وهذا ما تؤكده تفسيرات المفتي أبو السعود (ت 1574) في شرحه لتشريعات سليمان القانوني حيث يقول: «إن الأراضي التي وضعت بتصرف الرعية ليست ملكاً لهم، بل ملك الدولة... ولذلك أفني في مطالع الفتح العثماني ألا تكون هذه الأراضي ملكاً لأحد، بل يتم استغلالها وزراعتها بهدف دفع خراجها المطلوب

كعشر أو كضريبة أراض مقابل حصة من الانتاج⁽¹⁾.
خضع هذا الشكل من الملكية إلى عدة أنماط إدارية نميّز بين أهم شكلين منها:

1 - «نظام التيمار» العسكري:

جرى تطبيق هذا النظام في الأناضول «... حيث كان من الضروري إقامة توازن بين ضمان الطاقة الحربية لدى سكان يغلب عليهم المسلمون الأتراك وبين جمع الإيرادات، تم منح جزء من الأرض على هيئة «تيمارات» و«زعامات» إلى فرسان السباهية (الخيالة)، الذين كان يتوقع منهم أن يستخدموا الضرائب التي يجمعونها في إقرار الأمن المحلي من جهة، وفي إعداد فرق من الجنود للخدمة في الجيش العثماني زمن الحرب، من جهة أخرى...»⁽²⁾. لقد استمر هذا النظام حتى القرن السابع عشر، وانتهى بانتهاء دور الفرسان السباهية في الحياة العسكرية والسياسية للدولة العثمانية⁽³⁾. ويجمع المؤرخون على أن هذا النظام حافظ على كفاءته حتى فترة إنهائه، في ظلّه عرف الأناضول ازدهاراً اقتصادياً ونموّاً سكانياً ملحوظاً⁽⁴⁾.

ارتبط الدور الذي نهضت به هذه الفئة، ارتباطاً عضوياً بالمهام العسكرية التي أنيطت بها. وبالتالي فإن الحقوق الممنوحة لها تم تقنينها بما يتناسب وطبيعة الوظيفة التي تقوم بها داخل السلطة.

لقد أثار هذا النظام جملة من النقاشات داخل مجال الدراسات التي عنت بالتأريخ للدولة العثمانية. فقد أدرج هذا النظام أحياناً تحت عنوان «نمط الانتاج

(1) إيرينا سميليانسكايا: البنى الاقتصادية والاجتماعية في المشرق العربي، دار الفارابي، 1989، ص 88. قارن أيضاً: Ö. L. Barkan: op.cit., p. 19.

(2) روجر أوين: الشرق الأوسط في الاقتصاد العالمي، مؤسسة الأبحاث العربية، ص 26.

(3) سميليانسكايا: مصدر سابق، ص 133.

Bernard Lewis: Islam et Laïcité, Fayard, Paris, 1988, p. 37.

(4)

الاقطاعي»، كما أدرج أحياناً أخرى تحت عنوان «نمط الانتاج الآسيوي».

بداية لا بد من الإشارة إلى أن هذا النمط من إدارة الأراضي، يختص بالأراضي الأميرية التي تعتبر ملكاً للدولة. لهذا فإن استعراضاً لمضامين هذا النظام الأساسية تكشف لنا أن لا صلة له بالنظام الإقطاعي الأوروبي. فالتيماري ليس مالكا للأرض، كما أنه ليس بإستطاعته توريثه. فقد كان يعطى له لمدة زمنية محدودة لا تتجاوز حدود السنوات الثلاث⁽¹⁾. «فمنح مقاطعة من المقاطعات إلى شخص من الأشخاص ما كان يعني تملكه القرى والأرض التي تؤلف تلك المقاطعة. إنما كان يعني تفويضه حق جباية الأعشار وسائر الرسوم. وكانت القرى والمزارع تبقى تحت تصرف مالكيها، على أن يدفعوا الضرائب التي تفرض عليها إلى صاحب المقاطعة»⁽²⁾.

أضف إلى ذلك أن هذا النظام لم يكن عاماً أي لم يشمل كافة الأراضي الأميرية، فقد اقتصر على ولايات محددة من الدولة العثمانية، أي تلك التي يוכל إليها المشاركة في حروب الدولة. فقد بقي الفرسان السباهية ينهضون بدور مركزي على مستوى تكوين القوة العسكرية للدولة حتى القرن السادس عشر. فعلى سبيل المثال، كان على أصحاب التيمارات تجنيد 40 ألف رجل عام 1475، في حين لم يكن عدد الانكشارية يتجاوز حدود الـ 6 آلاف رجل في منتصف القرن الخامس عشر⁽³⁾.

بالمحصلة إن نظام التيمار يشكل حلقة إدارية ومالية محكومة بسلطة الدولة المركزية. بتعبير آخر إن خصوصية هذا النظام تتمثل في طبيعة الأدوار التي ينهض بها استجابة لمتطلبات الدولة المركزية ولا يشكل عنواناً خاصاً على مستوى مقارنة

Nicoara Beldiceanu: L'organisation de l'Empire Ottoman, in Histoire de l'Empire Ottoman, Fayard, Paris, 1989, p. 128-129.

(2) ساطع الحصري: البلاد العربية والدولة العثمانية. دار العلم للملايين، 1965، بيروت، ص 29.

N. Beldiceanu: op.cit., p. 130.

(3)

أشكال الملكية طوال المرحلة الأولى من عمر الدولة العثمانية والتي تمتد حتى القرن السادس عشر⁽¹⁾. حيث بقيت حدود وظيفة هذه الفئة تحددتها الدولة المركزية.

ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هنا ما هي حدود سيطرة الدولة على عملية الانتاج الزراعي، على قاعدة ملكيتها للأرض. إن ملكية الدولة للأرض يشكل المسوغ التشريعي الذي يتيح لها اقتطاع جزء من الانتاج على شكل ضريبة «العشر». ولا يتجاوزه إلى حدود التدخل في عملية الانتاج المباشرة، التي تبقى بأيدي الفلاحين. فعندما يدفع الفلاح أو القرية ما يتوجب عليهم من ضرائب فإن الدولة لا تستطيع أن تتدخل لتنتزع الملكية من الفلاحين الذين يملكون حق التصرف بعملية الانتاج، إلا في الحالات التي يمتنع فيها الفلاح عن استغلال الأرض.

هذا الأمر يعني وجود نوع من التداخل في حقوق الملكية والتصرف فيما بين الدولة والفلاح وبالتالي فإن الدولة لا تستطيع أن تجمع بين أيديها في آن معاً حق التملك والتصرف والاستغلال.

فقد نص «كتاب قوانين السلطان سليمان القانوني أنه إذا استولى أحد الخيالة (سباهي) على الأرض بصورة تعسفية فلا يمكن أن تصبح ملكاً خاصاً له حتى لو دفع الفروض، فإن هذه الأرض تبقى ملكاً للفلاحين»⁽²⁾.

2 - نظام الأمانات :

طبقت الدولة العثمانية في الولايات التي لم تلعب دوراً مركزياً في حروب الدولة، نظاماً إدارياً خاصاً من أجل جباية الضرائب. حيث يتولى موظفون إداريون عملية جمع الضرائب وفقاً لنظم إدارية محددة ومعلنة. فعلى الولاة «أن يزودوا كل

(1) Divitcioglu spencer: «Modèle économique de la société ottomane (des XIV-XV siècle): la Pensée, No. 144, 1969, p. 46.

(2) سميليانسكايا: مصدر سابق، ص 123.

قرية ببيان يوضح المكوس الواجب دفعها عن كل بند من البنود للحيلولة دون قيام الملتزمين بأي عمل من أعمال الابتزاز⁽¹⁾. كما فرض القانون على الملتزمين والكشاف أن يقدموا سلفاً للفلاحين كل ما يحتاجونه من البذور وإلا تعرضوا لعقوبات شديدة⁽²⁾. لقد استمر هذا الوضع حتى القرن السابع عشر حيث أفسح في المجال أمام نظام إداري ومالي جديد مغاير للنظام السابق. هذا النظام الذي يصفه أحد المؤرخين في النصف الثاني من القرن السابع عشر قائلاً: «أما في الزمن المتقدم فلم يكن عليه (الفلاح) عوائد، ولا كلف ولا مغارم ولا شيء مما هو موجود الآن بل كان الشخص يزرع الأرض، وكان خراجها شيئاً يسيراً، ولا يعرف وجبة ولا غرامة ولا شيئاً من ذلك»⁽³⁾.

من الواضح هنا أن المولجين بإدارة نظام الجباية هم مجرد موظفين تابعين لجهاز الدولة المركزي، ولا يملكون أية حقوق ملكية تزاحم ملكية الدولة من جهة أو حق التصرف الذي يعود حصراً للفلاحين.

ولكن هل تقف حقوق الفلاح عند حدود حق التصرف بالأرض الأميرية وبالتالي التحكم بعملية الإنتاج المباشرة؟

هذا الوضع الذي يملكه الفلاح لا يشكل إلا جانباً من المسألة المطروحة للنقاش هنا. أما الجانب الآخر الذي لا بد لنا من التوقف عنده فيتصل بما توفره المرجعية التشريعية من قواعد وأحكام مختلفة على مستوى الحقوق الخاصة للفرد، والتي تفرض على الدولة الاعتراف بالشخصية الحقوقية للفرد على مستوى نظم الزواج، والميراث، ووصولاً إلى نظم الملكية وهي موضوع دراستنا هنا.

لنتبع جملة القوانين التي صدرت في القرن الخامس عشر والسادس عشر

(1) جب وبوون: المجتمع الإسلامي والغرب. ج 2، سلسلة تاريخ المصريين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1990، ص 82.

(2) المصدر نفسه، ص 83.

(3) عبد الرحيم عبد الرحيم: فصول من تاريخ مصر الاقتصادي والاجتماعي في العصر العثماني، تاريخ المصريين، عدد 38، الهيئة المصرية العامة، 1990، ص 70.

حول هذه المسألة .

يؤكد قانون - نامه الذي وضعه محمد الثاني الفاتح عام 1477 ما يلي : «إن المنزل أو الحقل الذي يهجره صاحبه دون إذن يصبح ملكاً لعسكر الخيالة . أما إذا طرده هؤلاء منه فيظل المنزل أو الحقل ملكاً لابنه»⁽¹⁾.

كذلك يؤكد كتاب القوانين للسلطان سليم الأول أن كرم العنب والحديقة يعتبران ملكاً خاصاً إذ يقول : «إذا بيع كرم العنب والحديقة والطاحون وما شابه من الملك فلا تستوفى عليها أية رسوم» ، كذلك ورد في الكتاب المذكور ما يلي : «إذا كان الأمر متعلقاً بالأراضي الميتة فمن ينظفها بفأسه ويده وينفق عليها يملكها»⁽²⁾.

كما جاء في وثيقة وضعت بعد احتلال بلغاريا عام 1530 ما يلي : «كل رعايا البلاد يبقون في أرضهم ويحتفظون بممتلكاتهم وبيوتهم ودكاكينهم ومنشآتهم المختلفة الموجودة في المدن والقرى ، كذلك الحدائق وكروم العنب . فهم يحتفظون بها كملكية كاملة ويتصرفون بها كما يشاؤون من أجل بيعها . وعند موتهم تنقل لورثتهم كملكية حرة . ولا يحق لأي شخص التدخل ، منذ اللحظة التي يدفعون فيها ما يتوجب عليهم من رسوم . أما الأراضي الزراعية فإنها تبقى في أيديهم ولكنها لا تعتبر ملكية حرة ، بل على العكس من ذلك تعتبر ملكية دولة وتوضع في تصرف الفلاحين . كما هو حاصل في باقي البلاد . وإذا لم يتركوا الأرض تبور ، فهم أحرار في زراعة ما يريدون بشرط دفع ضريبة العشر من الانتاج . وعند موتهم تنتقل الأرض إلى أبنائهم . . .»⁽³⁾.

وفي أواخر القرن السادس عشر ورد في «قانون - نامة للقاضي العيني عام 1583 ما يلي : «إذا امتنع أحد الفلاحين عن زرع أرضه دون سبب ، يمكن عند ذلك تسليم حقله إلى شخص آخر . أما الأرض المجاورة للمنزل وحظيرة الماشية فلا

(1) سميليانسكايا : مصدر سابق ، ص 121 .

(2) سميليانسكايا : المصدر نفسه ، ص 123 .

Ö. L. Barkan: contributions..., op.cit., p. 21.

(3)

يسمح بتسليمها إلى الشخص الآخر⁽¹⁾.

تفيد مختلف النصوص المذكورة، والتي صدرت في عهود سلطانية متعددة وفي وضعيات مختلفة، بثبات الشخصية الحقوقية للفلاح على مستويين متداخلين: المستوى الأول: حق الفلاح في الملكية الكاملة للعديد من الأموال المنقولة وغير المنقولة بما في ذلك نوعيات محددة من الأرض.

المستوى الثاني: حق الفلاح في التصرف الكامل بعملية الانتاج المباشرة في الأراضي الزراعية التي تعود ملكيتها للدولة، شرط زراعتها ودفع «ضريبة العشر».

في ضوء ما تقدم يمكننا أن نتوصل إلى الاستنتاجات التالية:

- 1 - تثبيت المرجعية التشريعية المتعلقة بالأرض للشخصية الحقوقية لكل من الدولة والفلاحين في آن معاً. وبالتالي لا يمكننا اعتماد أي من المحورين كمرتكز أساسي يلحق به المحور الآخر.
- 2 - على قاعدة التسليم بوجود أكثر من شخصية حقوقية مستقلة تدفع المرجعية التشريعية لبناء نظام حقوق الملكية على نحو معين تتداخل فيه علاقات الملكية وحقوق التصرف والاستغلال دون أن يؤدي ذلك إلى إلغاء أي من طرفي المعادلة المكونة لنظام حقوق الملكية هذا.
- 3 - امتلاك الفلاح لجملة حقوق في آن معاً. فهو إلى جانب حقه في امتلاك العديد من الأموال المنقولة وغير المنقولة، فإنه يمتلك حق التصرف في الأرض الأميرية واستغلالها. ولا تستطيع الدولة أن تتدخل كطرف ثان في عملية الانتاج المباشرة، إلا في حالتين: إهمال الأرض، الامتناع عن دفع العشر.
- 4 - إن ثبات الشخصية الحقوقية لكل من الفرد والدولة، لا يزاخمه طرف ثالث. وبالتالي فلا وجود ضمن حدود المرجعية التشريعية المعمول بها لارستقراطية القطاعية. كما لا يمكننا اعتبار الدولة نظاماً قطاعياً باعتبار أن حقوق الدولة لا تتجاوز حق الحصول على جزء من فائض الانتاج (العشر)، لملكية الأرض

(1) سميليانسكايا: البنى الاقتصادية...، مرجع سابق، ص 119.

الزراعية الأميرية مبقية حق التصرف والاستغلال بيد الفلاحين الذي يشكل حقاً ثابتاً يدعم حق الملكية الحرة الذي يمتلكه هؤلاء الفلاحون على أجزاء أخرى من الأرض أو الممتلكات المنقولة وغير المنقولة المتعددة المصادر.

هذه الوضعية الحقوقية لا يمكننا أن نقرأها انطلاقاً من نظرية نمط الانتاج الإقطاعي، التي تتيح للاقطاعي امتلاك كافة حقوق الملكية بما في ذلك حق التصرف والاستغلال وصولاً إلى امتلاكه لقوة عمل القن نفسه⁽¹⁾. فمؤسسة السخرة التي تحتل موقعاً مركزياً ضمن النظام الإقطاعي (الأوروبي) والتي تتيح للاقطاعي اقتطاع «الفائض» على شكل قوة عمل، لا وجود لها في النظام العثماني حيث لا تتجاوز حقوق الدولة حق اقتطاع جزء من «فائض الانتاج» على شكل ضريبة⁽²⁾.

ففي حين تشكل الشخصية الحقوقية للاقطاعي نقطة الارتكاز الثابتة والوحيدة، والتي تشتمل على كافة الحقوق بما في ذلك التحكم بقوة عمل الفلاح، فإن النظام التشريعي العثماني يلحظ تعددية الشخصيات الحقوقية. الأمر الذي يعني ليس فقط تثبيت الشخصية الحقوقية الحرة للفلاح بل يعني أيضاً تقنين حدود الشخصية الحقوقية لكل من الدولة والفلاح في آن معاً وذلك على قاعدة الاعتراف بكل منهما.

ومن الطبيعي هنا أيضاً ألا يشكل مفهوم نمط الانتاج الآسيوي بديلاً نظرياً فهذا المفهوم الذي يحيل الفلاحين إلى مرتبة «عبيد السلطان»⁽³⁾، يعود فيلتقي مع مقولة «الاقطاع الشرقي» الذي يؤسس نظريته في حقوق الملكية على محور الدولة كمرتكز ثابت ووحيد، مغيباً الشخصية الحقوقية الحرة للمنتج.

C. E. R. M.: Sur le féodalisme, Editions sociales, Paris, 1974, p. 13-14.

(1)

Vergopoulos Kostas: Le capitalisme difforme..., et la nouvelle question agraire, Paris, 1977, p. 52.

(2)

(3) أحمد صادق سعد: تاريخ العرب الاجتماعي، ص 52.

ملكية الأوقاف

عرفت المؤسسات الوقفية في التاريخ الإسلامي تحولات أساسية، ما تزال تثير العديد من النقاشات حول أسباب نشأتها من جهة، والأسباب التي دفعت بإتجاه تحولها إلى مؤسسة مركزية في عهود إسلامية متأخرة.

فعند نشأة الدولة العثمانية كانت المؤسسة الوقفية قائمة، ودخلت في تكوين هيكلية هذه الدولة، كمؤسسة مركزية تنهض بوظائف وأدوار تتصل بشتى مباني الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. لقد اعتبر الوقف بمثابة «صدقة جارية»، يحبس أصلها ويصرف ريعها في سبيل معين، أي إن أصل الوقف لا يباع ويتم التصديق ببيع العين الموقوفة، سواء كانت أطيافاً أم عقارات سكنية أم حوانيت وغيرها...⁽¹⁾. أي إن الأوقاف لا تقتصر على الأراضي بل تشمل «ممتلكات حضرية أيضاً». ولكن شموليتها هذه لا تمنع من الإشارة إلى أن الأراضي الزراعية الموقوفة احتلت المركز الثاني بعد الأراضي الأميرية، لجهة الحجم والدور الاقتصادي. فإذا كان «جب وبون» قد قدّروا الأراضي الموقوفة في سنجق نموذجي بحدود الخمس⁽²⁾، فإن تقديرات أخرى تصل بها إلى نسبة ثلث الأراضي الزراعية في القرن الخامس عشر⁽³⁾. وفي دراسة حديثة عن الأوقاف في مصر، تصل نسبة الأراضي الزراعية الموقوفة منذ مطلع العهد العثماني إلى ما نسبته 40٪ من مجمل الأراضي الزراعية⁽⁴⁾.

ويشترط في الأراضي الموقوفة أن تكون ملكاً خاصاً، «فالأملاك الخاصة هي

(1) Claude Cahen: Réflexions sur le Waqf ancien, Studia Islamica, No. 14, 1961, p. 39.

(2) محمد عفيفي: الأوقاف والحياة الاقتصادية في مصر في العصر العثماني، تاريخ المصريين، عدد 44، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1991.

(3) ذكرها روجر أوين: مرجع سابق، ص 26.

(4) ذكرها أنطوان عبد النور: الريف والمجتمع الفلاحي، مجلة الفكر العربي المعاصر، ج 12،

وحدها التي يمكن أن تخصص للأوقاف⁽¹⁾، وهذه الأملاك الخاصة متعددة المصادر، يأتي في مقدمتها الأملاك السلطانية التي تحول إلى أوقاف خيرية بغرض الإنفاق على المرافق العامة⁽²⁾، أو أملاك فردية، أو أراض موات تم أحيائها، أو أرصاد أراض هي ملك لبيت المال (الرزق الأحباسية)، وذلك عن طريق شرائها ثم وقفها⁽³⁾.

أما فيما يتعلق بوجهة الإنفاق، فإنها تشمل كافة المرافق التعليمية والصحية والعمرانية والاجتماعية. فإلى جانب المساجد والتكايا والزوايا والخانقاوات ومؤسسات التعليم والمكتبات، كانت الأوقاف تنفق على كل المرافق العامة، «كالطرق، والأرصفة، والكباري، والقنوات المعلقة والقنوات والمنارات... والمستشفيات والخانات ومنازل الأرامل والمطابخ والمغاسل. ولمد المعوزين بالمال، ومن ذلك جهاز البنات ودفع ديون المسجونين المدينين ودفع رسوم الإخراج عن المسجونين المفلسين وتقديم المعونة لسكان بعض القرى وبعض الأحياء في المدن لمساعدتها على دفع الضرائب «العرفية»... والملابس للمقرويين المسنين والطعام والملبس لأطفال المدارس والأرز للطيور والطعام والماء للحيوانات... وإقامة رحلات للأطفال... ودفن الفقراء... وتقديم المساعدات للقوات المسلحة: إعداد الجنود وتمويل بناء القلاع والتحصينات... كذلك الحال بالنسبة إلى سفن الأسطول العثماني...»⁽⁴⁾.

يشير جيب وبوون إلى أن هذه العناوين لا تحيط بكافة الجوانب التي كانت تغطيها المؤسسات الوقفية. بل هي عناوين كاشفة لمدى شمولية الأدوار التي نهضت بها المؤسسات الوقفية على شتى الصعد.

(1) محمد عفيفي: المصدر السابق، ص 9.

(2) جيب وبوون: المجتمع الإسلامي...، ج 2، عدد 36، مصدر سابق، ص 317.

(3) المصدر نفسه، ص 318.

(4) جيب وبوون: المصدر السابق، ص 320.

اتخذت عملية الانتفاع من الأراضي الوقفية عدة أشكال كان أبرزها شكل الإيجار لمدة سنة على أن يستوفى الإيجار على شكل عيني، أما الأشكال الأخرى فهي: المزارعة، والمساقاة، والمغارسة، ولكل من هذه الأشكال شروطه الخاصة به⁽¹⁾.

أما لجهة الإشراف على المؤسسات الوقفية فقد غلب عليه الطابع المركزي. حيث أوكل أمر هذا الإشراف إلى الصدر الأعظم أو شيخ الإسلام وصولاً إلى قزلز آغاسيه⁽²⁾. أما لجهة الفئات التي تولت إدارة الأوقاف، فإن الفئات التي أسهمت في الإشراف والإدارة وكافة الوظائف التي تحتاجها، قد شملت بشكل أساسي الأمراء والعلماء الذين استأثروا بمعظم وظائف الوقف⁽³⁾.

كما أن صيغة الوقف الذري أو الأهلي لعبت دوراً أساسياً في تدعيم وضعية الشرائح الوسطى من تجار وحرفيين وعلماء.

تمهد الإشارات السابقة الذكر، والتي ألمحنا فيها إلى أهم معالم المؤسسة الوقفية، لنقاش بعض القضايا المركزية التي تفرضها طبيعة هذه المؤسسة والوظائف المختلفة التي نهضت بها في ظل الدولة العثمانية.

بدايةً لا بد من التوقف عند المؤسسة الوقفية الزراعية كشكل ملكية، تكون تاريخياً كتفرع عن الملكية الخاصة، إلا أنه تحول لاحقاً إلى شكل خاص متميز عن وضعية ملكية الدولة أو ملكية الأفراد في آن معاً. فهذا الشكل الخاص فرضته طبيعة الوظائف والأدوار التي أوكلت للمؤسسة الوقفية في تأدية خدمات معينة ذات طابع اجتماعي عام. بهذا المعنى يمكننا أن نعتبر الأراضي الزراعية الوقفية ملكية عامة، ولكنها تتموضع خارج حدود الدولة أو أي من مؤسساتها السياسية والاقتصادية المركزية.

(1) قارن أيضاً: عبد العزيز الشناوي: الدولة العثمانية. الجزء الأول، مكتبة الأنجلو المصرية، 1980، ص 444 - 446.

(2) محمد عفيفي: مصدر سابق، ص 145، 187، 194.

(3) جب وبون: المصدر السابق، ص 325 - 330.

النقطة الثانية التي تكشفها المؤسسة الوقفية تتمثل بحدود دور مؤسسات الدولة المركزية على مستوى تأمين جل الخدمات الأساسية التي يحتاجها المجتمع، الأمر الذي أفسح في المجال أمام تكون دورة اقتصادية خاصة، لجهة استقلاليتها عن الدورة الاقتصادية للدولة، ولجهة تدعيم الدورة الاقتصادية العامة للمجتمع في موازاة أنشطة الدولة المختلفة. فقد أدى نشوء المؤسسة الوقفية إلى تحرير جزء أساسي من فائض الانتاج الاجتماعي من سلطة الدولة وتحويله لسد جوانب أساسية من احتياجات المجتمع المختلفة. هذه العملية التي يترتب عليها جملة من النتائج الهامة:

أولاً: تقليص حصة الدولة من الفائض الانتاجي.

ثانياً: توفير مرتكز اقتصادي مستقل وثابت لتأمين شروط معالجة العديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها فئات المجتمع المختلفة خاصة الفئات الدنيا، الأمر الذي أسهم في تدعيم التوازن الاجتماعي القاعدي، سواء على مستوى علاقة القوى الاجتماعية المختلفة ببعضها البعض، أو على مستوى التوازن بين قوة الدولة وقوة المجتمع، خاصة لجهة توفير هامش استقلالية لمؤسسات العلم عن السلطة، وصولاً إلى تأمين نوع من التوازن فيما بين أقاليم الدولة العثمانية، باعتبار أن الريوع الوقفية ترصد في الغالب لأغراض ومؤسسات قائمة داخل الأقليم المعني.

كما استمرت المؤسسة الوقفية تلعب دوراً أساسياً في توفير إحدى شروط تماسك هيئات المجتمع المختلفة في المراحل المتأخرة من عمر الدولة العثمانية. حيث ظهر عجز مؤسسات الدولة المركزية عن التصدي للتحديات التي فرضتها الدول الاستعمارية. فمنذ أواخر القرن الثامن عشر وإبان القرن التاسع عشر، لعبت المؤسسة الوقفية دوراً مركزياً في تأمين جوانب أساسية من لحمة المجتمع الاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي مكّن قوى المجتمع الأهلي من القيام بأدوار أساسية في مواجهة السياسات الاستعمارية، لم

تستطع أجهزة الدولة المركزية أن تنهض بأي منها على النحو الذي أمتته قاعدة المجتمع الأهلي⁽¹⁾.

إن مجمل الأدوار الخاصة التي تفرعت عن المؤسسات الوقفية، هذه الأدوار التي شملت شتى جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتعليمية للمجتمع لم تكن بمنأى عن التأثيرات التي اخترقت نسيجها الداخلي لتدخل العديد من المتغيرات الفاعلة في إتجاهات مناقضة للأدوار الإيجابية التي سبقت الإشارة إليها.

إن العلاقة الأساسية التي تربط بين المؤسسة الوقفية وبين مؤسسات السلطة الحاكمة تتمثل في تولي السلطة الحاكمة عملية النظارة العامة على الأوقاف. هذا الدور توالى على النهوض به قوى السلطة المختلفة. وكان من الطبيعي أن ينعكس وضع السلطة سلباً وإيجاباً على وضعية المؤسسة الوقفية. ففي المراحل الأولى من عمر الدولة، لعبت السلطة دوراً ثابتاً في ضبط هذه المؤسسة وحفظ توازناتها المختلفة، حتى إن السلطان سليم يلحظ في الوثيقة المتعلقة بأوقاف مصر ضرورة معالجة ليس فقط الجانب الإداري والمالي للأوقاف، بل أيضاً ضرورة رفع الظلم عن الفلاحين والمزارعين العاملين في المؤسسات الوقفية التي كانت قائمة في العصر المملوكي⁽²⁾. ولكن جملة التحولات التي طرأت على بنية السلطة أدت إلى إضعاف قدرتها من جهة، وإسهامها من جهة ثانية في إحداث خلل أساسي في وظيفة النظارة والإشراف بحيث غدا هذا الموقع وسيلة لتركيز الثروة وإيجاد مرتكز اقتصادي للنفوذ السياسي والاجتماعي المتعدد الأوجه. لقد تقاطعت عند هذه النقطة قوى مختلفة ذات صلة مباشرة بتسيير المؤسسة الوقفية من رجال الدولة إلى الأمراء والعلماء والقضاة

(1) محمد عفيفي: مصدر سابق، ص 231.

(2) قارن ناصر الدين سعيدوني: الوقف في الجزائر. مجلة دراسات تاريخية، عدد 5، 1981،

المولجين بتسيير شؤون المؤسسات الوقفية⁽¹⁾. وكلما ازدادت قوة هذه الفئات كان ذلك سبباً جديداً لزيادة الضغط على فلاحى الأراضي الوقفية، حتى إن التاريخ يشهد على العديد من المظالم التي دفعت الفلاحين والمزارعين إلى الاحتماء بسلطة الدولة في مواجهة عمليات الاستغلال المختلفة التي يمارسها القيمون على المؤسسة الوقفية⁽²⁾. كما تشير دراسة أخرى قام بها (أ. باركان) حول المؤسسات الوقفية في إحدى مدن آسيا الصغرى في القرن السابع عشر، إلى انخراط دورة الأموال الوقفية في سوق القروض المالية مقابل فوائد محددة. تم تمريرها تحت غطاء ما يسمى «بالحيل الفقهاء» المختلفة⁽³⁾.

إن نمو فئات طفيلية على هامش المؤسسة الوقفية، يكشف أن هذه المؤسسة هي أيضاً عرضة لمواجهة الاختلال وبالتالي تحويل جوانب أساسية من الأدوار الإيجابية المختلفة التي نهضت بها على مستوى شتى الصعد الاجتماعية. وهذا الاختلال على صلة مباشرة وثابتة بطبيعة السلطة السياسية والتحويلات التي تعيشها، وبالتالي فهي على صلة وثيقة بطبيعة نظم الفقه السياسي الذي عجز عن توفير تصور إيجابي لآلية تشكل السلطة ولآلية تجديد بنى السلطة المختلفة وأخيراً لآلية ضبط السلطة من قبل المجتمع. إن قصور المباني الفقهية في تصديها لمسألة السلطة على قاعدة منهجيتها التجزيئية، أدى إلى ضمور المباحث النظرية المتعلقة بكتاب الأمة، هذه المباحث التي تحتل فيها مسألة الولاية موقعاً مركزياً لجهة دورها الفاعل في شتى مؤسسات المجتمع القاعدية، ومن ضمنها مؤسسة الوقف.

لقد انعكس هذا القصور بشكل سلبي على الأدوار المختلفة المنوطة بالمؤسسة الوقفية، وحدّ من فاعليتها الإيجابية دون أن يؤدي ذلك إلى تعطيل

(1) محمد عفيفي: مصدر سابق، ص 256.

(2) جب وبون: المصدر السابق، ص 338. قارن أيضاً: محمد عفيفي: المصدر السابق، ص 325، 330، 332.

(3) محمد عفيفي: المصدر نفسه، ص 203.

دورها الثابت كمؤسسة اجتماعية تحتل موقعاً وسطاً بين السلطة والمجتمع، وبالتالي تنهض بأدوار خاصة أمنت قواعد ثابتة للحفاظ على وحدة الجماعة كعنوان ثابت في مباني المجتمع العامة وذلك في موازاة مؤسسات الدولة من جهة وتوازنات القوى الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الفاعلة في قاعدة المجتمع من جهة أخرى.

بالمحصلة إن التداخل الحاصل فيما بين مؤسسة الوقف وكل من مؤسسات السلطة المركزية وقوى المجتمع القاعدية، لا يمنع من القول باحتلال هذه المؤسسة دوراً مركزياً خاصاً، لا يمكننا قراءته انطلاقاً من دور السلطة أو قوى المجتمع فحسب، بل باعتبارها إحدى مكونات دورة الاجتماع الإسلامي العامة التي تفتح على أواليات التوازن والاختلال التي تخترق بنى المجتمع المختلفة، دون أن تفقد شخصيتها الحقوقية الخاصة، إلى جانب الشخصية الحقوقية للدولة والشخصية الحقوقية للفلاح. بمعنى ما، يمكننا اعتبار المؤسسة الوقفية تعبيراً خاصاً عن الشخصية الحقوقية للجماعة داخل مدار المجتمع الإسلامي.

الأراضي السلطانية:

تختلف وضعية هذه الأراضي عن كل من الأشكال الأخرى. ولا يجوز الخلط بينها وبين الأراضي «الأميرية». هذا الاختلاف لا يظهر فقط على مستوى شكل الملكية، والتي هي هنا ملكية خاصة بالسلطان، بل يمتد هذا الاختلاف ليغطي أشكال الانتفاع بهذه الأراضي.

لقد اضطلع بالإشراف على هذه الأراضي «موظفون ذوو رواتب (أمناء) وإما «ملتزمون» أو مقاطعية...»⁽¹⁾. يتولون جمع إيراداتها، لصالح السلطان.

هذا الشكل من الملكية، لا يفهم إلا باعتباره تجسيداً لما يمثل موقع الإمساك برأس السلطة من امتيازات ليس لها أي أساس تشريعي. ومع ذلك شكلت إحدى

ركائز أشكال الملكية ضمن النظام العثماني.

أضف إلى ذلك أن هذا الشكل من الملكية قد فرض أشكالاً خاصة من الاستثمار تختلف عن أراضي الدولة (الأميرية). فهنا لا يكفي صاحب الملكية باقتطاع جزء من الانتاج على شكل ضريبي على أن يترك حق الانتفاع بأيدي الفلاحين، بل يتدخل عبر موكله في عملية الانتاج المباشرة، محدداً أشكال استثمار هذه الأراضي. في هذه الحالة، يتم التعاقد مع جمهرة الفلاحين العاملين في الأراضي السلطانية وفق أشكال محددة من المزارعة أو الإجارة. حيث يقدم صاحب الملكية الأرض والبذار وأدوات الانتاج في حين يقدم الفلاح عمله، وذلك مقابل نسبة من الانتاج تتناسب وحجم التقديمات⁽¹⁾.

شكلت الوضعية الخاصة للأراضي السلطانية، المرتكز الأساس لخلق وضعية إنتاجية لنشوء شريحة فلاحية متميزة، لا تملك أية حقوق خاصة في الأرض، خارج حدود التشريعات التي تنظم وضعيتها على ضوء بيعها لقوة عملها. وإذا كانت الأراضي السلطانية تشكل المرتكز الأساس لنشوء هذه الفئة⁽²⁾، فإن الأراضي التي يقطعها صاحب التيمار ويقوم باستغلالها الخاص، شكلت مرتكزاً آخر لنشوء هذه الشريحة الفلاحية المنزوعة الملكية، والتي يتراوح وضعها بين أشكال المزارعة والعمل المأجور وصولاً للسخرة كما في حالة «أرض الوسية» لاحقاً، وهي شكل من أشكال الانتفاع التي تختص بالملتزم، في الأراضي الأميرية، والتي قد تصل نسبتها إلى حوالي عشر الأراضي الأميرية⁽³⁾.

إضافة إلى هاتين الوضعتين، نلاحظ وضعية الملكية الوقفية، التي تعتمد أحياناً إلى اللجوء إلى العمل المأجور. مع الإشارة هنا إلى أن أراضي الوقف

(1) روجر أوين: الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص 25.

Irène Beldiceanu-stinherr: Les laboureurs associés en Anatolie (XV^e-XVI s.), in Ô. L. (2) Barkan: contributions..., op.cit., p. 93-104.

op.cit., p. 95.

(3)

لا تزرع مطلقاً بالسخرة⁽¹⁾. احتلت هذه الشريحة من الفلاحين المرتبة الدنيا ضمن طبقة الفلاحين لجهة موقعها من عملية الانتاج بشتى حلقاتها. وتعتبر هذه الفئة الأكثر عرضة للاستغلال الاقتصادي. وهي بذلك تعتبر إحدى افرازات البنية الاقتصادية والتشريعية التي سمحت لقوى السلطة المختلفة بالاستئثار بجزء من الأرض على مستوى الملكية أو حق التصرف أو الاستغلال الحر.

النظم الضريبية:

استطاعت الدولة العثمانية، حتى القرن السادس عشر أي حتى بعد أن ضمت الولايات العربية، أن تثبت نظاماً ضريبياً، كانت تعمل في الوقت نفسه بما يؤمن احتياجات الدولة المركزية من جهة وبما يوفر شروطاً معتدلة تسمح بازدهار الوضع الزراعي العام من جهة أخرى.

لقد استطاعت الدولة حتى القرن السادس أن تتمسك بنظم ضريبية «شرعية» عن طريق إلغائها للعديد من الضرائب التي فرضتها الحكومات السابقة، إلى جانب ذلك كانت الدولة ما تزال تمتلك جهازاً إدارياً غير قادر على التحرر من سيطرة السلطة السياسية المشرفة عليه⁽²⁾.

وشملت هذه السياسة كافة أراضي الدولة العثمانية، بدءاً بالمقاطعات البيزنطية السابقة وصولاً إلى الولايات العربية⁽³⁾. فقد ألغى سليم الأول «الضرائب» و«المغارم» المفروضة على الأهالي بصورة غير قانونية، وحدّ من الغرامات النقدية المفروضة على الفلاحين، ومنع تقديم الهدايا المالية والعينية للموظفين والمسؤولين الذين يجوبون القرى... وتم تحديد أسعار البضائع تحديداً

(1) لانكريه: الريف المصري في عصر المماليك العثمانيين، وصف مصر، الجزء الخامس، ترجمة زهير الشايب، القاهرة، 1979، ص 17، 22، 25.

(2) لانكريه: مصدر سابق، ص 26.

(3) Robert Mantran et Jean Sauvaget: Règlements fiscaux ottomans (les provinces syriennes), Adrien-Maisonneuve, Paris, 1951, p. 53, 73, 97.

صارماً»⁽¹⁾.

لقد استطاعت السلطة العثمانية أن تحدث نظاماً إدارياً ومالياً دقيقاً، آمن حسن سير النظام الاقتصادي. إلى جانب ذلك نجحت الدولة العثمانية في تأمين نوع من الرقابة المباشرة على الجسم الإداري المكلف بجمع الضرائب، عن طريق السلطات الواسعة التي أوكلت للقاضي. فقد جاء في «قانون - نامة» سليمان أنه يحرم على الكاشف فرض أية غرامة أو عقوبة بدنية على الفلاح إلا بموافقة القاضي المحلي»⁽²⁾. هذا مع الإشارة إلى أن المؤسسة القضائية وجمهور العلماء المتصلين بالجهاز الإداري والمالي حافظوا حتى القرن السادس عشر على مكانتهم العلمية والتقاليد الإسلامية العريقة، كالنزاهة والتواضع، والتواصل مع مؤسسات المجتمع الأهلي، خاصة مشايخ الطرق. وقد وقر لهم هذا الوضع وضعاً اجتماعياً يمكنهم من الضغط على جسم الإدارة والسلطة في آن معاً. يضاف إلى ذلك التشريع القاضي بتأمين الحصانة لهم، كل ذلك أسهم في تأمين الشروط التي وفرت لجمهور العلماء إمكانية النهوض بدور «وسيط بين الجمهور والحكام»⁽³⁾، مؤمنين بذلك إحدى ركائز توازنات النظام المالي والإداري والقضائي.

استكملت التشريعات التي حكمت النظم الضريبية والإدارية المكلفة بتحصيل الضرائب، بحلقة أخرى تتصل بالقوانين التي تنظم عملية توزيع الضرائب المتحصلة من الولايات، وحصّة كل من هذه الولايات فيها. نأخذ على سبيل المثال وضع مصر كونها إحدى أكبر وأهم الولايات العثمانية. إن الخاصية الأساسية التي حكمت هذه المسألة تتمثل في حجم الأموال المرسلة إلى اسطنبول وحجم الأموال التي تبقى في مصر ليعاد ضخها إلى داخل السوق المصرية. فتحت القرن السابع عشر بقي هذا التوازن مستقراً على النحو التالي: «فمن مجموع المبلغ 116 مليون بارة

(1) إيفانوف: الفتح العثماني للأقطار العربية، دار الفارابي، بيروت، 1988، ص 72.

(2) جب وبون: المجتمع الإسلامي والغرب، الجزء الثاني، سلسلة تاريخ المصريين، عدد 25، مرجع سابق، ص 249.

(3) المصدر نفسه، ص 216 - 217.

الذي كان يفرض باعتباره ضريبة رسمية في مصر كان حوالي الربع يرسل إلى الآستانة باعتباره مساهمة من الولاية لصالح الخزينة الخاصة⁽¹⁾. أما الجزء الباقي فكان يصرف محلياً وبطريقة متوازنة بين أجهزة السلطة ومؤسسات المجتمع الأهلي المختلفة. فمن مجموع الضريبة المتبقية في مصر، نالت أجهزة الولاية قرابة 29 مليون بارة، في حين نال العلماء والأرامل واليتامى... قرابة 8 مليون بارة، كما استحوذت المؤسسات الدينية المختلفة على 13 مليون بارة، وصرف على قافلة الحج قرابة 11 مليون بارة⁽²⁾.

وفي ولاية فلسطين، واستناداً إلى أرقام توصل إليها برنارد لويس تغطي القرن السادس عشر، فقد بلغ مجموع الضرائب قرابة 6,3 مليون أقة، كانت حصة الخزانة السلطانية منها قرابة 3,1 مليون أقة، أما القسم الباقي فقد صرف ضمن حدود الولاية نفسها⁽³⁾.

لقد استطاعت الدولة العثمانية، حتى القرن السادس عشر أن توفر العديد من الشروط التشريعية والسياسية والاقتصادية التي أعطت للقطاع الزراعي دفعة قوية.

فقد شكل الجانب المتعلق بالنظام الضريبي والإداري إحدى هذه المرتكزات التي تفاعلت مع مرتكزات أخرى عديدة:

- 1 - الجانب المتعلق بنظم الملكية والذي سبقت الإشارة إليه.
- 2 - تثبيت الأمن داخل حدود السلطنة، بما في ذلك، إيجاد سياسات مناسبة لاستيعاب وضبط القوى القبلية المحيطة بالمجال الزراعي⁽⁴⁾.
- 3 - انخراط دورة الانتاج الزراعي ضمن دورة اقتصادية واسعة، أمنتها السوق العثمانية الواسعة والمتعددة الحاجات من جهة، والمتكاملة الوظائف من

(1) جب وبون: المصدر السابق، ص 89.

(2) المصدر نفسه، ص 89.

(3) أنطوان عبد النور: مصدر سابق، ص 103.

(4) ن. إيفانوف: مصدر سابق، ص 271.

جهة أخرى⁽¹⁾. فقد لعبت السوق العثمانية دوراً هاماً في تصريف واستهلاك الفائض الانتاجي والحرفي الريفي. كما أمدت الريف بجزء هام من احتياجاته من المواد الأولية المختلفة.

4 - العامل الرابع تمثل في إصلاح أنظمة الري، والتوسع بها، وبناء الجسور وحفر الآبار وحماية طرق التجارة البرية⁽²⁾...

5 - إدخال زراعات جديدة، مثال زراعة الذرة⁽³⁾، وتوفر سلعة القمح الاستراتيجية بوفرة، بما يؤمن جميع احتياجات المدن العثمانية، مع توفر فائض كبير للتصدير⁽⁴⁾.

ويلخص روجر أوين محصلة هذه الثورة الزراعية قائلاً: «إن الدراسات التفصيلية للسجلات الإدارية العثمانية في الأناضول وجنوب سوريا ومصر تدعم هذه الاستنتاجات العامة. ففيما يتعلق بالأناضول، أظهر (باركان) و(كوك) أن هناك من الأسباب ما يدعو لافتراض حدوث زيادة كبيرة في عدد السكان في القرن السادس عشر، ربما بنسبة تصل إلى 40٪. وهو ما يحملنا، بشكل شبه مؤكد، على الاستنتاج أن ذلك قد رافقه توسع في الانتاج الزراعي، وزيادة في قوة العمل الريفية سمحت بزراعة أراض جديدة...» كذلك الأمر فيما يخص سوريا ومصر⁽⁵⁾. كما يورد إيفانوف نقلاً عن المؤرخ التركي عمر لطفي برقان ما يلي: «ففي سنجق دمشق على سبيل المثال ارتفع عدد القرى من 844 في

André Raymond: Les rapports villes-campagnes dans les pays arabes à l'époque (1) ottomane (XVI-XVII s.), Annales. E. S. C.,

قارن أيضاً:

Traian stoianovich: commerce et Industrie Ottomans et Maghrébins, in O. L. Barkan: contributions, op.cit., p. 330-351.

(2) روجر أوين: مصدر سابق، ص 17.

(3) إيفانوف: مصدر سابق، ص 276.

(4) إيفانوف: المصدر نفسه، ص 262.

(5) روجر أوين: مصدر سابق، ص 17 - 18.

عام 1521، إلى 1129 قرية عام 1569، وارتفع عدد بيوت الفلاحين من 38672 إلى 57897 بيتاً، وفي بلاد ما بين النهرين العليا ارتفع عدد بيوت الفلاحين من 70691 في عام 1528 إلى 107601 عام 1548 «أي بزيادة 54٪»⁽¹⁾.

الاجتماع العثماني في القرنين السابع عشر والثامن عشر بين عجز السلطة وتحديات الغرب

توج سليمان القانوني (1520 - 1566)، مرحلة الصعود العثماني، ففي فترة حكمه التي امتدت عقوداً طويلة قاربت النصف قرن، استطاع سليمان القانوني أن يدفع سياسات الدولة العثمانية إلى مداها الأقصى.

لقد تجسدت آثار هذه السياسة، على مستوى أبنية الدولة العثمانية المختلفة. سواء على مستوى أداء أجهزة الدولة، أو على مستوى توسع حدود السلطنة، وصولاً لجملة التشريعات المتعلقة بتنظيم الدولة على مختلف الصعد، والتي عملت على ترسيخ عناصر الثبات والقوة لهذه الدولة. ففي ظل دولة مترامية الأطراف، تضم قرابة 22 مليون نسمة⁽²⁾، وفي ظل سوق اقتصادي كبيرة متعددة المصادر، تحتل موقعاً استراتيجياً محورياً بين الشرق والغرب، أمنت لها الدولة القوة العسكرية والبحرية الكافية لتأمين الاستقرار من جهة وجعل القوانين والتشريعات المختلفة نافذة المفعول إلى حد بعيد، كان من الطبيعي أن ينظر آنذاك إلى الدولة العثمانية باعتبارها القوة العالمية الأولى⁽³⁾.

مات سليمان القانوني عام 1566، تاركاً الدولة العثمانية في مواجهة تحديات تنتمي إلى عالمين مختلفين.

(1) إيفانوف: مصدر سابق، ص 276.

(2) Giles Veinstein: L'Empire dans sa grandeur (XVI s.) in Histoire de l'Empire..., op.cit., p. 160.

(3) آندريه كلو: سليمان القانوني. مرجع سابق، ص 424.

يتمثل التحدي الأول فيما تنطوي عليه بنية السلطة العثمانية من عوامل تفكك وانحلال. ويتمثل التحدي الثاني فيما أفرزته قوى الغرب الصاعدة من تحديات تنتمي إلى أزمنة تاريخية مستجدة، ويترتب عليها أنماط محددة من السياسات الاستراتيجية والعسكرية والاقتصادية التي سيكون لها فعلها في صياغة المسار الذي سلكته الدولة العثمانية طوال المرحلة اللاحقة.

تحديات الغرب الجديد:

أ - الأزمة النقدية:

تمكن البرتغاليون من وضع يدهم على خليج غينيا في النصف الثاني من القرن الخامس عشر (1460)، وكان من نتائج هذا الحدث، تحول طريق الذهب من السودان إلى المحيط. لقد ترتب على هذا الحدث نشوء أزمة في الشمال الأفريقي شملت الدولة المملوكية⁽¹⁾. لقد استطاعت الدولة العثمانية استيعاب هذه الأزمة خلال القرن السادس عشر، وتمكنت من إعادة التوازن إلى البنيان الاقتصادي لشمال أفريقيا ومصر، عن طريق إدخال هذه المنطقة داخل المجال الاقتصادي القاري للدولة العثمانية. هذا إلى جانب ما وفرته من إطار سياسي وعسكري أخرج هذه المنطقة من دائرة السيطرة البرتغالية والإسبانية.

ضمن حدود هذه المعادلة التي فرضتها الدولة العثمانية على قوى البحر المتوسط، بقي الميزان التجاري للدول الغربية في تجارتها مع الشرق دائم العجز، وكان على هذه الدول أن تقوم بتصدير مقادير ضخمة من الفضة المضروبة النادرة الوجود⁽²⁾. ولكن هذه الوضعية لم تستمر طويلاً فمُنذ أواخر القرن السادس عشر بدأ تدفق الفضة المكسيكية الرخيصة الثمن، لتفرق السوق العثمانية محدثة ثورة في الأسعار، بلغت عام 1588 حوالي 300٪ لتصل في

Robert Mantran: L'Etat Ottoman au XVII siècle: Stabilisation ou déclin? in Histoire de l'Empire..., op.cit., p. 236-237. (1)

Robert Mantran: L'Etat Ottoman au XVII s, op.cit., p. 230. (2)

عام 1606 إلى 500٪. فخسر الآقجة وهو النقد التركي القديم نصف قيمته». علماً أن مقدار الفضة بقي بدون تغيير بالنسبة للآقجة أي 0,731 غراماً طيلة حكم سليمان.

ولم يكتف الأوروبيون بإغراق الامبراطورية العثمانية «بالفضة التي يحصلون عليها بالثمن الزهيد فقط بل كذلك بالنقد المغشوش». وانتظمت في القرنين السابع عشر والثامن عشر بين جنوب فرنسا والامبراطورية العثمانية تجارة في النقود المزيفة مثل القطع النقدية ذات 5 صول المنخفضة إلى نسبة 80 و100 في المائة أي قطع نقدية من نحاس... وهكذا فإنّ البضائع التي يشتريها التجار بالنقود الفاسدة لا تكلفهم كثيراً⁽¹⁾. إلا أن ذلك كان من نتائجه المباشرة، دخول آلية اقتصادية جديدة «أحدثت خللاً» في توازنات السوق العثمانية التي لم تكن مستعدة للتعامل مع هذا النوع من التحديات⁽²⁾. وكان لهذا الخلل نتائج متعددة على اقتصاديات الدولة والمجتمع في آن معاً.

الدولة العثمانية في مواجهة الدول المجاورة:

خاضت الدولة العثمانية عدة مواجهات عسكرية مع الدول المجاورة كان من نتائجها إجبار الدولة العثمانية على تقديم العديد من التنازلات السياسية الهامة.

فعلى جبهة الدولة الصفوية، أجبرت الدولة العثمانية على تقديم تنازلات هامة من الأراضي التابعة لها وفقاً لاتفاقية قصر شيرين (1630)⁽³⁾. إلى جانب هذه المعاهدة كانت الدولة العثمانية تواجه ضغطاً متزايداً على جبهة الغرب من قبل النمسا التي تهدد بلغاريا، والامبراطورية الروسية الناشئة التي تتحفظ للاندفاع جنوباً. في ظل هذه التحديات اندفعت الدولة العثمانية لحصار فيينا من جديد في عام (1683). حيث لاقت الهزيمة، والتي كان من نتائجها تضعف وضع

Edward Driault: La question d'Orient, Lib. Félix Alcan, Paris, 1912, p. 36. (1)

Robert Mantran: L'Empire Ottoman au XVII s., op.cit., p. 245. (2)

Robert Mantran: L'Empire Ottoman au XVIII s., op.cit., p. 281. (3)

الدولة العثمانية على جبهة الغرب، مشجعة الامبراطورية النمساوية على التقدم. كان من نتائج هذه المواجهة إجبار الدولة العثمانية في آخر القرن على التوقيع على معاهدة كارلوفيتز (1699) والتي تنازلت بموجبها الدولة العثمانية عن جزء هام ممن ممتلكاتها في الغرب. مفسحة بذلك المجال أمام الامبراطورية الروسية للتقدم أيضاً وهو الأمر الذي سيشكل حجر الزاوية في القرن الثامن عشر⁽¹⁾.

في ظل هذه الوضعية التي كشفت حدود قوة الدولة العثمانية، كانت انكلترا وفرنسا تمضي قدماً في ترسيخ أقدامها في المحيطات تاركة الدولة العثمانية تستنزف قواها في صراعها مع الدول المجاورة. وفي ظل هذه المعادلة تمكنت فرنسا من إنتزاع ما أسمى لاحقاً بالامتيازات التي تمحورت آنذاك حول تخفيض الرسم الجمركي على البضائع المصدرة من فرنسا إلى الدولة العثمانية من 5 إلى 3%⁽²⁾.

لم تكن التحديات الغربية التي واجهتها الدولة العثمانية في القرن السابع عشر، والتي استطاعت أن تستوعب الجزء الأعظم من نتائجها، حدثاً تاريخياً ينتمي إلى الزمن الماضي. فهذه التحديات لم تكن إلا الإرهاصات الأولى التي مهدت الطريق أمام البداية الفعلية للهجوم الغربي في القرن الثامن عشر، في الميدان العسكري والدبلوماسي والاقتصادي⁽³⁾.

في هذا الإطار لم يكن الصراع فيما بين الدولة العثمانية والدولة الصفوية، إلا محصلة لمنطق سياسي ينتمي إلى أزمنة غابرة. فقد غدا واضحاً منذ القرن الثامن عشر، انتقال مركز الثقل الدولي من الشرق إلى الغرب. كما أن كل من الدولتين العثمانية والصفوية كانتا تتهددهما القوى نفسها: الامبراطورية الروسية في الشمال وقوى غربي أوروبا في المحيط الهندي. ولكن بالرغم من ذلك استمر الصراع فيما بينهما يخضع لمنطق تقاسم النفوذ على المناطق الفاصلة فيما بينهما. لقد استغلت

Robert Mantran: L'Etat Ottoman au XVIII, op.cit., p. 267-268.

(1)

Robert Mantran: L'Etat... au XVIII, op.cit., p. 265, 269.

(2)

(3) جب ويون: المجتمع الإسلامي والغرب، عدد 25، مرجع سابق، ص 55. قارن أيضاً:

Bernard Lewis: Islam et Laïcité, op.cit., p. 35.

الدولة الصفوية الظروف الصعبة التي تواجهها الدولة العثمانية لفرض عليها تنازلات هامة في الشرق، وكان على الدولة العثمانية أن تخضع لذلك. لقد ختم هذا الصراع مرة أخرى عن طريق معاهدة قصر شيرين في عام 1746، وفقاً لمضمون المعاهدة السابقة التي عقدت في القرن السابق أي في عام (1639)، لتتفرغ لمواجهة الخطر الروسي الداهم⁽¹⁾. هذا الصراع الذي توجته معاهدة كوتشك كينارجيه (1774)، والذي شكل منعطفاً خطيراً في تاريخ الدولة العثمانية، فرض عليها تنازلات استراتيجية سمحت للدولة الروسية أن تصل إلى البحر الأسود من جهة، كما أن أسطولها دخل المتوسط قبل ذلك، داعماً ممالك مصر في مواجهة الدولة العثمانية عام 1771 - 1772⁽²⁾.

تكشفت معطيات الأحداث التي جرت في القرنين السابع عشر والثامن عشر عن دخول الدولة العثمانية في طور جديد من تاريخها. هذا الطور الجديد لم يعد امتداداً لجملة التحولات الداخلية للدولة، كما كان الأمر عليه في الأطوار السابقة من عمر الدولة. ذلك أن حقبة جديدة من التاريخ قد دشنها نشوء وتكون النموذج الغربي الحديث. هذا النموذج الذي استطاع أن يتشكل خارج حدود الدولة العثمانية بشكل أساسي أرسى سياسات محددة على المستوى العالمي كان لها تعبيراتها الاستراتيجية الخاصة في مواجهة الدولة العثمانية، تفرع عنها سياسات عسكرية ودبلوماسية واقتصادية مختلفة، شكلت تحديات جديدة للدولة، وفرضت عليها إيجاد أجوبة مناسبة من أجل مواجهتها.

إن الأجوبة التي اجترحتها الدولة العثمانية في مواجهة التحديات الغربية الحديثة، تحددت عناصرها وخصائصها في ضوء ما فرضته التحديات الخارجية من سياسات مختلفة وفي ضوء طبيعة السلطة العثمانية، سواء على مستوى منطق اشتغالها الداخلي أو على مستوى علاقتها بالدورة السياسية والاقتصادية العامة للاجتماع العثماني.

(1) جب ويون، عدد 25، مرجع سابق، ص 108.

(2) Robert Mantran: L'Empire... au XVII, op.cit., p. 234, 241.

إن تتبع مسار التحولات السياسية والاقتصادية للدولة العثمانية في هذه المرحلة من تاريخها حكمته المعطيات التي انطوى عليها حقل الصراع هذا، الذي شكلت سياسات الغرب من جهة وردود الدولة العثمانية من جهة ثانية قطبي التجاذب فيه. هذا التطور يفرض على الباحث في مقاربتة لأي من الظواهر التي أفرزتها ديناميات حقل الصراع أن يطور مرجعيته المنهجية والنظرية على نحو يستطيع فيه أن يلحظ في الحقل نفسه تداخل وتدافع أزمنة تاريخية متغايرة ولكنها مع ذلك تشكل حقلاً معرفياً موحداً منفتحاً على أكثر من اتجاه بلحاظ الديناميات المختلفة التي تحكم أطراف الصراع.

في ضوء ذلك يستطيع الباحث أن يتجاوز ثلاث مآزق منهجية ونظرية حكمت الكتابات التاريخية السائدة في مقاربتها لمسار تطور الاجتماع العثماني في المرحلة الحديثة.

المآزق الأول: تمثله كافة الدراسات التي قاربت البنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدولة العثمانية باعتبارها محصلة تطور تاريخي داخلي، وبالتالي شكلت أوروبا بالنسبة لهذا التطور عاملاً خارجياً، فبالرغم من أثرها الفاعل في تطور وضعية هذه الدولة، إلا أن ذلك يبقى ضمن دائرة المعطى الخارجي.

المآزق الثاني: يتمثل في الكتابات التاريخية التي قاربت مسار تطور الدولة العثمانية انطلاقاً من اعتمادها لتصور منهجي ونظري معين للنموذج الغربي الحديث، يجعل من هذا النموذج. كما يتبدى على مستوى الدولة القومية الصناعية، نقطة الارتكاز في مقارنة مسار التحولات التي شهدتها الدولة العثمانية، بما هي نموذج تاريخي فقد ديناميته التاريخية منذ بداية تشكل النموذج الغربي الحديث. وبالتالي تحول إلى معطى تاريخي أعاد هذا النموذج تشكيله على قاعدة الصراع بين نموذج تاريخي حديث ونموذج تاريخي تقليدي.

المآزق الثالث: وتمثله مجمل الكتابات التي قاربت تحولات الدولة العثمانية

والمصير الذي آلت إليه باعتباره محصلة تفاعل عوامل داخلية وخارجية. يتبدى قصور هذه المنهجية في نقطتين مركزيتين: النقطة الأولى تتمثل في فصل هذه العوامل عن سياقاتها التاريخية النازمة لها وبالتالي المحددة لوظائفها ودلالاتها المتناقضة. إن عملية الفصل هذه أفقدت هذه «العوامل» دلالاتها التاريخية المخصصة وأحالتها إلى عناوين مقتطعة عن أصولها النازمة لها؛ النقطة الثانية اعتماد المنهجية الجدلية الإيجابية كما تطورت على يد هيغل وماركس، في تعيين مسار التفاعل بين هذه العوامل المفترضة. هذه المنهجية الجدلية الإيجابية لا تتناسب مع طبيعة حقل الصراع وما ترتب عليه من نتائج لم تكن محصلة تفاعل عوامل خارجية وداخلية، بل شكلت مدخلاً لطور جديد من الصراع فيما بين دورات مجتمعية، أكثر حدة وكثافة من المراحل السابقة، بلحاظ جملة التغيرات التي سمحت للنموذج الغربي الحديث بأن يفرض نظام سيطرة عالمي يدفع باتجاه تعميق التناقض فيما بين مراكزه القومية والمجتمعات المستتبعة.

إننا هنا أمام «جدلية سالبة»، تختلف اختلافاً نوعياً عن طبيعة الجدليات التاريخية الإيجابية التي احتضنها مسار تطور المجتمع الصناعي الحديث على مستوى الدائرة القومية للدولة الأوروبية الحديثة، موضوع «المدرسة الجدلية» في صورتها الهيغلية والماركسية.

السياسات الاقتصادية للدولة العثمانية

في مواجهة تحديات الدول الغربية

ترتب على جملة التحديات السياسية والاقتصادية التي واجهت الدولة العثمانية، دفعها إلى تطوير عدد من السياسات الجديدة من أجل معالجة المشكلات والصعوبات التي نتجت عن عملية المواجهة هذه. والتي كان من تعبيراتها تضخم حجم مؤسسات الدولة العسكرية والإدارية. أضف إلى ذلك كلفة الحروب المتواصلة. لقد ازدادت حاجة الدولة إلى جيش متفرغ، من أجل تلبية متطلبات الصراع، وهو الأمر الذي رفع عديد الجيش المتفرغ من

48 ألفاً عام 1567 إلى 100 ألف في عام 1620⁽¹⁾.

لقد ساهم هذا الوضع في تفاقم الأزمة المالية التي انعكست انهياراً في قيمة العملة فاتحة المجال أمام دورة تضخمية، سيكون من نتائجها انهيار الوضع المعيشي للقوات الانكشارية. هذا الوضع الذي سيشكل مأزقاً اقتصادياً واجتماعياً دفع هذه القوة إلى الثورة على السلطة⁽²⁾.

إلى جانب هذه الآلية الاقتصادية الناجمة عن آلية المواجهة العسكرية، برزت آلية اقتصادية ناجمة عن تدفق العملات المعدنية الأوروبية إلى داخل السوق العثمانية. الأمر الذي نتج عنه آلية اقتصادية جديدة دفعت هي أيضاً لتفاقم عملية التضخم وبالتالي الإسهام في تدهور الوضع المعيشي لموظفي الدولة وعلى رأسهم المؤسسة الانكشارية التي تشكل عماد قوة الدولة العسكرية.

لقد تأرجحت سياسة الدولة العثمانية في معالجتها جملة المآزق التي واجهتها بين الاتجاه نحو ضبط الأوضاع الإدارية والتشريعية والسياسية، وهذا الاتجاه مثله في مطلع القرن السابع عشر سياسة السلطان مراد الرابع، وسياسة آل كوبرلي في أواخر القرن⁽³⁾، وبين الاتجاه الآخر، الذي بدأ ضعيفاً ثم اتجه مع ازدياد الضغط الخارجي وفي ظل الاختلال الحاصل على مستوى أبنية السلطة، إلى السيطرة على سياسة الدولة وتمثل هذا الاتجاه بإلقاء تبعه الأزمات الحادثة على عاتق الدولة الاقتصادية القاعدية للمجتمع، سواء في مجال القطاع الزراعي أو في مجال الإنتاج الحرفي، وذلك عن طريق تبني سياسة ضرائبية وإدارية جديدة متعددة الأوجه:

1 - إتجاه السلطة الحاكمة لاستخدام السلطة العرفية للسلطان من أجل فرض

(1) جب وبون، مصدر سابق، عدد 25، ص 13 - 16. قارن أيضاً:

Robert Mantran: L'Empire... au XVII s., op.cit., p. 237.

(2) جب وبون: المصدر السابق، ص 19.

(3) Bistra A. Cvetkova: Le crédit dans les Balcanes; in Barkan: contributions, op.cit., p. 299-308.

ضرائب جديدة عرفت باسم «العوارض الديوانية»، التي لا تقرها الشريعة على مستوى أحكامها المتعلقة مباشرة بأحكام الأرض والخراج. ولكنها تقرها بشكل غير مباشر عن طريق تحرير إرادة السلطة في إقرار هذه الضرائب من خارج المدار التشريعي الأساسي وتحت عنوان «المصلحة» و «العرف»، هذه العناوين المفتوحة على أكثر من دلالة باعتبار طبيعة السلطة التي أوكل إليها هذا الحق. ففي ظل هذه العناوين تم فتح الباب أمام سياسة فرض ضرائب جديدة تحت عناوين مختلفة: «مضاف»، و «براني قديم» و «براني جديد» و «بدل تيمار»⁽¹⁾.

2 - التخلي عن سياسة ضبط أوضاع موظفي الدولة عن طريق حصر مداخيلهم من ميزانية الدولة، وإفساح المجال أمام سياسة جديدة قوامها السماح لفئات مختلفة من الموظفين بتحصيل مداخيل خاصة لقاء ما يقومون به من أعمال إدارية مختلفة⁽²⁾.

أدت هذه السياسة إلى تحرير المواقع الإدارية والعسكرية والسياسية والقضائية في أجهزة الدولة من أية رقابة فعلية وأطلق يدها في استخدام مراكزها من أجل الإثراء. لقد نجم عن هذه السياسة إرساء الأسس التشريعية لإفساد أجهزة السلطة وتمزقها من جهة، كما أدت من جهة ثانية إلى إلقاء تبعات مالية وضرائبية جديدة على فئات المجتمع المنتجة.

3 - أدت السياسة الضرائبية إلى إنهاك نظام السباهي في الريف، إذ إن الضغط الضرائبي أدى إلى دفع الفلاحين من جهة وأصحاب التيمار من جهة ثانية إلى اللجوء إلى الاستدانة بفوائد عالية من الطبقة التجارية أو بعض المؤسسات

op.cit., p. 308.

Robert Mantran: L'Etat... au XVII s., op.cit., p. 258.

قارن أيضاً: خالد زيادة: الصورة التقليدية للمجتمع المدني، منشورات الجامعة اللبنانية، طرابلس - لبنان، 1983، ص 80 - 81.

الوقفية⁽¹⁾ . . . هذه الفوائد التي تتراوح بين 10٪ و 40٪، أدخلت هي بدورها آلية جديدة ضمن الدورة الاقتصادية، تمثلت بتوفير مجال فاعل للرأسمال الربوي، أدى إلى إضعاف نظام السباهي، وبداية ظاهرة جديدة تمثلت بهجرة الفلاحين وتركهم للأرض⁽²⁾، وذلك لصالح تضخم دور الطبقة التجارية المدنية. هذه الوضعية أجبرت الدولة على التدخل للحد من الآثار السلبية المترتبة على تضخم دور المؤسسة الربوية إلا أن ذلك لم يتجاوز حدود معالجة الآثار الناجمة عن إطلاق حرية دورة الرأسمال الربوي من جهة، واستمرار النظام الضرائبي في إقرار عناوين ضرائبية جديدة من جهة ثانية.

لقد استطاعت الشرائح الحرفية وصغار التجار انطلاقاً مما تملكه من هيئات اجتماعية ونقابية مختلفة أن تحد من آثار هذه الضغوطات الضرائبية عن طريق ثورات اجتماعية متتابة، سواء في مدينة اسطنبول نفسها أو في المدن العثمانية الأخرى⁽³⁾. إلا أن الطبقات الفلاحية بدت مكشوفة أمام السلطة وكان عليها أن تدفع ضريبة التحولات السياسية المتتابة.

لجأت السلطة بعد أن استهلكت نظام التيمار أو «الأمانات» إلى «نظام الالتزام»، الذي يقضي بمنح حق تحصيل الضرائب لأحد الملتزمين (لمدة سنة في البداية، ثم لمدد طويلة لاحقاً، مقابل متوجب مالي يدفعه الملتزم مسبقاً للخزانة المركزية).

بدت هذه السياسة في صيغتها المالية البحتة وكأنها حلاً سحرياً لأزمة الدولة المالية، باعتبار ما توفره من سيولة نقدية للدولة. لقد أدت هذه السياسة، خاصة بعد منح الملتزم حقوق دائمة في جباية الضرائب مقابل مبلغ محدد يدفعه إلى الخزنة

Bernard Lewis: Islam et Laïcité: op.cit., p. 35-37.

(1)

(2) سميليانسكايا: مرجع سابق، ص 96.

(3) هيلين آن ريفلين: الاقتصاد والإدارة في مصر، ترجمة أحمد عبد الرحيم مصطفى ومصطفى الحسيني، دار المعارف، مصر، 1968، ص 40.

إلى نتائج خطيرة، أدت في آن معاً إلى ضرب موارد الدولة والفلاحين، وذلك لصالح فئات وقوى سياسية واقتصادية محددة. «إن الزيادة العامة في الأسعار.. أعطت الملتزمين مدى الحياة أرباحاً طائلة، على حين أن الخزانة.. كانت تعطي الالتزام على أساس أن الملتزم سيدفع لها نفس المبلغ كل عام حتى وفاته»⁽¹⁾. أدت هذه الوضعية إلى نتائج معاكسة لما هو مطلوب منها، فقد تقلصت موارد الدولة نتيجة لثبات القيمة الإسمية لواردات الالتزامات في حين أن قيمتها الفعلية آخذة في التدني، وبالمقابل أدى نظام الالتزام إلى إطلاق يد الملتزمين في تحصيل أكبر قدر من الأرباح عن طريق فرض مجموعة من الضرائب الجديدة التي أثقلت الفلاحين وأحدثت بالتالي انهياراً واسعاً في الدورة الإنتاجية الزراعية⁽²⁾. وتشير سميليانسكايا إلى أن ملتزمي الضرائب في فلسطين تمكنوا في النصف الثاني من القرن الثامن عشر أن يجمعوا من الضرائب ما بلغت قيمته أكثر بمرتين من الالتزام... أما الجزائر فكان يجمع ثلاثة أضعاف المبلغ الذي كان يدفعه⁽³⁾. أما في الريف المصري ومع نهاية القرن الثامن عشر فقد «كانت أراضي الدولة كلها تقريباً موزعة على شكل التزامات ووقعت في أيدي أغنى الأشخاص وأقواهم وكان معظمهم من المماليك»⁽⁴⁾.

إن نظام الالتزام كان من الناحية التشريعية «مجرد امتياز مؤقت يختص بحق جباية قدر من ضرائب أراضي الميري»! إلا أنه تحول في مجرى الواقع، يلحظ

(1) ريفلين: المصدر السابق، ص 41.

(2) سميليانسكايا: مصدر سابق، ص 144. وقارن أيضاً:

Robert Mantran: L'Etat... au XVIII s., op.cit., p. 271.

Bernard Lewis: Islam et Laïcité, op.cit., p. 41.

(3)

(4) قارن عبد الغني عماد: السلطة في بلاد الشام في القرن الثامن عشر، دار النفائس، 1993،

ص 40، 41، 69، 72، 101. قارن أيضاً:

Robert Mantran: L'Etat... au XVIII s., op.cit., p. 275.

وضع الدولة العثمانية إلى مرتكز لنشوء طبقة ريعية استنزفت الريف المصري، وتمكنت في النصف الثاني من القرن الثامن عشر من التطلع إلى التوقف عن دفع «الميري» إلى السلطة المركزية كعنوان خروج عليها.

شملت هذه الطبقة الريعية فئات واسعة تنتمي إلى مختلف ركائز الدولة السياسية والإدارية والعسكرية والتشريعية⁽¹⁾، سواء منها العاملة ضمن مؤسسات الدولة المركزية في اسطنبول أو على مستوى شرائح السلطة المختلفة في الأطراف. إن نشوء هذه الطبقة لم يكن تعبيراً عن آلية صعود قوى اقتصادية وسياسية جديدة في مواجهة السلطة السياسية المركزية، بل على العكس من ذلك يتبدى نشوء هذه الطبقة كتعبير عن تفكك بين السلطة المركزية واتجاه مراكز قواها المختلفة لتعديل بنية مراكز القوة داخل الدولة لصالح قوى جديدة. إننا أمام آلية انهيار للدولة تشق طريقها بصعوبة أمام ضغط القرار المركزي من جهة، وقوى المجتمع القاعدية من جهة أخرى، إلا أن الخلل الحاصل على مستوى مركز السلطة في مواجهتها للضغوطات الخارجية هيأ الشروط السياسية والاقتصادية المناسبة لهذا النزوع نحو الاستحواذ على أكبر قدر ممكن من النفوذ السياسي والاقتصادي على مستوى السلطة المحلية. هذا النفوذ الذي تراوح بين حد الانضباط بوحدة السلطنة وحد الانفصال عنها، حكمته آلية ثابتة تمثلت بالاستفادة من تداخل وضع السلطة المركزية من أجل بناء مرتكزات سياسية واقتصادية لمراكز السلطة الطرفية.

هذا الاتجاه يكشف عن آليتين متداخلتين لعبتا دوراً أساسياً في توفير المزيد من الشروط الميسرة للسياسات الضاغطة من الخارج:

1 - على مستوى الأول يلحظ عدم قيام هذه الطبقة الريعية الطفيلية بأية إجراءات إصلاحية على مستوى بنية الإنتاج الزراعي، بل على العكس من ذلك تكشف سياسة المماليك في مصر على سبيل المثال عن ارتباط تدهور الإنتاج الزراعي بتاريخ سيطرة هذه القوة التي شكلت في السابق إحدى

(1) ب. س. جيرار: وصف مصر، الجزء الرابع، مصدر سابق، ص 34 - 36.

مرتكزات السلطة المركزية وتحولت لاحقاً إلى القوة السياسية والعسكرية الحاكمة على مستوى ولاية مصر.

2 - على المستوى الثاني يلحظ غياب أي تصور أو سياسة إيجابية باتجاه مواجهة مفاعيل السيطرة الغربية. بل على العكس من ذلك نلحظ اتجاهًا ثابتًا يكشف عجز هذه القوى لاحقاً عن القيام بأي دور مركزي في مواجهة مفاعيل السيطرة الغربية.

أدى نظام الالتزام إلى إيجاد ثغرة أساسية في دورة النظام الضرائبي، إذ إن حاجة الملتزمين للأموال دفعتهم للانفتاح على القوى المالية التجارية أو الصيرفية. وهو الأمر الذي دعم مواقع هذه القوى وأدوارها السياسية والاقتصادية. ولكن هذه المسألة تنطوي على تعقيدات شتى بلحاظ الصيرورة السياسية والاقتصادية العامة. فقد ترافق نشوء نظام الالتزام مع ازدياد النفوذ الأجنبي على مستوى العلاقات التجارية الخارجية للدولة العثمانية وهو الأمر الذي أدى إلى ازدياد نفوذ رأس المال التجاري للأقليات الدينية التي احتلت موقعاً أساسياً في هذا المجال. هذا الوضع لعب دوراً أساسياً في تدعيم هذه الشريحة التجارية المرتبطة بالخارج. ولم يقتصر انفتاح الطبقة الريعية على أصحاب الرساميل المرتبطة بدورة الرساميل التجارية الخارجية، بل شمل أيضاً رساميل وقفية وتجارية تنتمي إلى الدورة الاقتصادية الداخلية، ولكن قوة هذه الشريحة الاقتصادية إرتبط ارتباطاً محكماً بوحدة الدورة الاقتصادية العثمانية. وهو الأمر الذي يجعلها تخضع لأواليات مناقضة لمثيلتها المرتبطة بالدورة التجارية الخارجية. لذا بقيت هذه الطبقة حتى عندما تشارك في دورة الالتزام الضرائبي أسيرة لاتجاه ثابت يسعى للحفاظ على وحدة السوق العثمانية وتعبيراته السياسية والتشريعية المختلفة. أضف إلى ذلك أن تدهور القطاع الزراعي أدى إلى تراجع الطبقة التجارية عن استثمار أموالها في قطاع الالتزامات، كما تشهد على ذلك حالة مصر مثلاً!

بالمحصلة شكّل مسار التحولات الذي أصاب قطاع الإنتاج الزراعي في القرنين السابع عشر والثامن عشر، إحدى حلقات تخلع توازنات الاقتصاد

العثماني. إلا أن إدراك كافة نتائج هذا المسار تستدعي ربطه بما كان يحصل في قطاعات اقتصادية أخرى، تأتي في مقدمتها السياسات الاقتصادية التي اختطتها لنفسها الدولة العثمانية في مجال التجارة الخارجية. فهذه السياسات التي حكمها مبدأ «الباب المفتوح»، وقّرت لسياسات قوى الغرب وسلعه إمكانية العمل المتدرج على تفكيك شتى توازنات الدورة الاقتصادية الداخلية تمهيداً للإجهاز عليها في المرحلة اللاحقة.